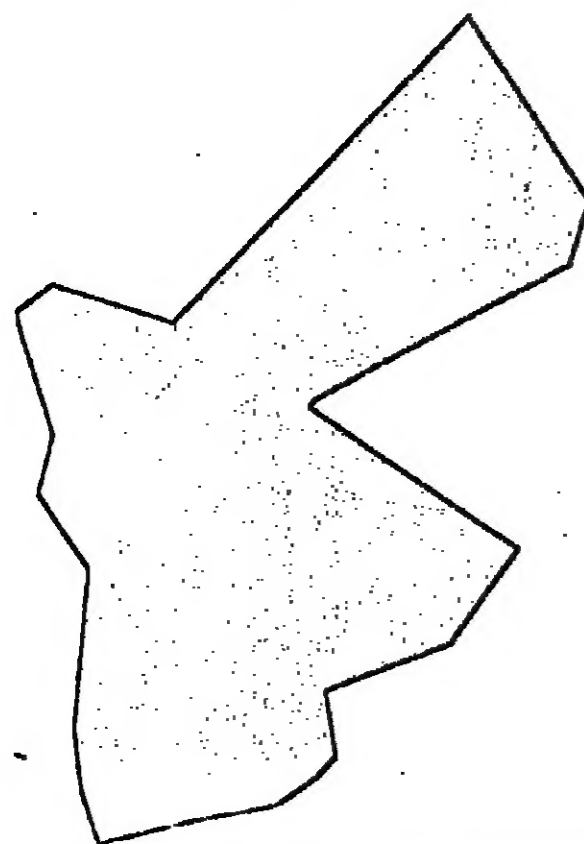




الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

٢٠٢٥
١٠



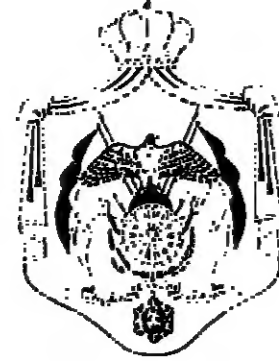
عمان: الاثنين ٢٠ ذو القعدة سنة ١٤٤٣هـ - الموافق ١٣ كانون ثاني سنة ٢٠٢٣م.

العدد: ٤٥٨٠

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

هــكـا

Handwritten signature



الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٥٨٠ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٣

قانون مؤقت رقم (١) لسنة ٢٠٠٣
قانون حماية البيئة

مكتبة الجامعة الأردنية
٢٠٠٣ - ٢٠٠٤
رقم التسلسل : ٢٠٠٣-٢٠٠٤-٢٠٠٤
رقم التصنيف :

محكمة العدل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٧
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ونأمر باصداره ووضع موزع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول
اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (١) لسنة ٢٠٠٣

قانون حماية البيئة

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون حماية البيئة لسنة ٢٠٠٣) ويعمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة : وزارة البيئة .

الوزير : وزير البيئة .

الامين العام : امين عام الوزارة .

البيئة : المحيط الذي يشمل الكائنات الحية وغير الحية وما يحتويه من
مواد وما يحيط به من هواء وماء وتربة وتفاعلات أي منها وما
يقيمها الانسان من منشآت فيه .

عناصر البيئة : الماء والهواء والأرض وما تشتمل عليها .

التلوث : أي تغيير في عناصر البيئة مما قد يؤدي بصورة مباشرة او غير
مباشرة الى الاضرار بالبيئة او يؤثر سلبا على عناصرها او يؤثر على
ممارسة الانسان لحياته الطبيعية او ما يخل بالتوازن الطبيعي .

محكمة العدل

التدهور : التأثير على البيئة بما يقلل من قيمتها أو يشوه من طبيعتها أو يستنزف مواردها أو يضر بالكائنات الحية أو الآثار .

حماية البيئة : المحافظة على مكونات البيئة وعناصرها والارتقاء بها ومنع تدهورها أو تلوثها أو الإقلال منها ضمن الحدود الآمنة من حدوث التلوث وتشمل هذه المكونات الهواء والمياه والتربة والاحياء الطبيعية والانسان ومواردهم .

التنمية المستدامة : التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تصونها للأجيال القادمة وتحافظ على التكامل البيئي ولا تتسبب في تدهور عناصر ومكونات الانظمة البيئية ولا تخل بالتوازن بينها .

القاعدة الفنية : وثيقة تحدد فيها خصائص الخدمة أو المنتج أو طرق الانتاج والنظمة الادارة وقد تشمل ايضا المصطلحات والرموز والبيانات والتغليف ووضع العلامات ومتطلبات بطاقة البيان التي تطبق على المنتج أو تقتصر على أي منها وتكون المطابقة لها الزامية .

المحكمة : محكمة البداية المختصة .

المادة ٣-١- تعتبر الوزارة الجهة المختصة بحماية البيئة في المملكة ويترب على الجهات الرسمية والاهلية تنفيذ التعليمات والقرارات التي تصدر بموجب احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية المنصوص عليها فيه وفي أي تشريع آخر .

ب- تعتبر الوزارة المرجع المختص على المستوى الوطني والاقليمي والدولي فيما يتعلق بجميع القضايا البيئية والجهات المانحة وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص .

المادة ٤- تحقيقا لاهداف حماية البيئة وتحسين عناصرها المختلفة بشكل مستدام تتولى الوزارة بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة المهام التالية :-

أ- وضع السياسة العامة لحماية البيئة واعداد الخطط والبرامج والمشاريع اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة .

ب- اعداد المواصفات والمعايير القياسية لعناصر البيئة .

ج- مراقبة وقياس عناصر البيئة ومكوناتها ومتابعتها من خلال المراكز العلمية ضمنها الوزارة وفقا لمعايير محددة .

د- اصدار التعليمات البيئية اللازمة لحماية البيئة وعناصرها وشروط اقامة المشاريع الزراعية والتنمية والتجارية والصناعية والسكانية والتعدينية وغيرها وما يتعلق بها من خدمات للتقيد بها واعتمادها ضمن الشروط المسبقة لترخيص أي منها أو تجديد ترخيصها وفق الاصول القانونية المقررة .

هـ- المراقبة والاشراف على المؤسسات والجهات العامة والخاصة بما في ذلك الشركات والمشاريع للتحقق من تقيدها بالمواصفات البيئية القياسية والمعايير والقواعد الفنية المعتمدة .

و- اجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشؤون البيئة وحمايتها .

ز- وضع اسس تداول المواد الضارة والخطرة على البيئة وجمعها وتصنيفها وتخزينها ونقلها والتخلص منها وفقا لنظام يصدر لهذه الغاية .

ح- تنسيق الجهود الوطنية الهادفة لحماية البيئة بما في ذلك وضع استراتيجية وطنية للوعي والتعليم والاتصال البيئي ونقل واستخدام وتوفير المعلومات البيئية واتخاذ الاجراءات اللازمة لهذه الغاية .

ط- الموافقة على النشاء وادارة المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية ومراقبتها .

ي- اعداد خطط الطوارئ البيئية .

ك- اصدار المطبوعات المتعلقة بالبيئة ومنح الموافقة المسبقة على اصدار أي مطبوعات تتعلق بالبيئة تصدر عن أي جهة اخرى .

محكمة البداية

ل- تعزيز العلاقات بين المملكة والدول والهيئات والمنظمات العربية والاقليمية والدولية في الشؤون المتعلقة بالمحافظة على البيئة والتوصية بالانضمام اليها ومتابعة اعمالها .

المادة ٥- تتولى الوزارة بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية بشؤون البيئة محليا وعربيا ودوليا المحافظة على عناصر البيئة ومكوناتها من التلوث والعمل على تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بشؤون البيئة .

المادة ٦- أ- تحدد بموجب تعليمات يصدرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المواد التي يحظر ادخالها الى المملكة .

ب- يحظر القيام بأي من الاعمال المبينة ادناه وفقا لتعليمات يصدرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وله اتخاذ الاجراءات اللازمة لهذه الغاية :-

١- ادخال اي لغابات خطرة الى المملكة .
٢- طمر اي لغابات خطرة او كامنة الخطورة في اراضي المملكة وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

ج- في حال اكتشاف اي لغابات خطرة تم ادخالها للمملكة او تم ادخال اي ملوثات للبيئة اليها بصورة غير مشروعة لعمل الوزارة وبالتنسيق مع الجهات المعنية على اعادتها لمصدرها او معالجتها على حساب الجهة التي ادخلتها للمملكة وتحملها الغرامات والنقبات والخسائر التي تعرضت لها .

المادة ٧- أ- لمقاصد هذا القانون ، يمنح الموظف من ذوي الاختصاص الذي يسميه الوزير خطيا بناء على تنسيب الامين العام صفة الضابطة العدلية وله الحق في الدخول الى اي محل صناعي او تجاري او حرلي او زراعي او اي منشأة او مؤسسة او اي جهة اخرى يحتتمل تأثير الشطتها بأي صورة من الصور على عناصر البيئة ومكوناتها للتأكد من مطابقتها ومطابقة اعمالها للشروط البيئية المقررة .

ب- ١- للوزير بناء على تنسيب الامين العام اصدار المنشأة او المؤسسة او المحل المخالف او اي جهة مخالفة اخرى وتحديد مدة لازالة المخالفة فاذا تخلف عن ازالتها يحال المخالف الى المحكمة .

٢- للوزير في الحالات الطارئة او الخطرة وبناء على تقرير لجنة فنية يشكلها لهذه الغاية اصدار قرار بازالة المخالفة على نفقة المخالف او الاغلاق التحفظي لاي من الجهات التي ورد النص عليها في البند (١) من هذه الفقرة قبل صدور قرار من المحكمة .

ج- يعاقب مرتكب أي من المخالفات المنصوص عليها في هذه المادة ، بعد انتهاء مدة الالذار وعدم ازالة المخالفة خلال المدة المحددة فيه ، بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثين يوما ولا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار وفي حال التكرار للمرة الثانية تضاعف الغرامة وفي حال التكرار للمرة الثالثة تفلق المنشأة لحين ازالة المخالفة .

المادة ٨- مع مراعاة احكام أي تشريع اخر ، يحظر تحت طائلة المسؤولية القانونية القاء أي مادة ملوثة او ضارة بالبيئة البحرية في المياه الاقليمية للمملكة او على منطقة الشاطئ ضمن الحدود والمسافات التي يحددها الوزير بمقتضى تعليمات يصدرها لهذه الغاية .

المادة ٩- أ- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات او بغرامة لا تقل عن عشرة الاف دينار او بكلتا هاتين العقوبتين ربان الباخرة او السفينة او الناقلة او المركب الذي تم طرح او سكب من أي منها مواد ملوثة او تضر بها او القالها في المياه الاقليمية للمملكة او منطقة الشاطئ .

محكمة النقض

ب- يلتزم من يرتكب ايا من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بازالتها خلال المدة التي تحددها المحكمة ، وفي حال تخلفه عن ذلك تتولى الوزارة او من تفوضه ازلتها على نفقة المخالف مضافا اليها (٢٥٪) من كلفة الازالة بدل نفقات ادارية ويتم حجز الباخرة او السفينة او المركب بكامل محتويات اي منها الى ان يتم دفع المبالغ المترتبة عليها .

المادة ١٠- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على سنة واحدة او بغرامة لا تقل عن عشرة الاف دينار ولا تزيد على خمسة وعشرين الف دينار او بكتلة هاتين العقوبتين كل من قام بقطع المرجان والاصداف واخراجها من البحر او تاجر بها او تسبب بالاضرار بها بأي صورة من الصور .

المادة ١١-١- يحظر طرح أي مواد ضارة بسلامة البيئة او تصريفها او تجميعها سواء كانت صلبة او سائلة او غازية او مشعة او حرارية في مصادر المياه .
٢- يمنع تخزين أي مواد ورد ذكرها في البند (١) من هذه الفقرة على مقربة من مصادر المياه ضمن الحدود الآمنة التي يحددها الوزير بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية وبحيث تشمل حماية الاحواض المائية في المملكة وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

ب- يعاقب كل من قام بأي عمل من الاعمال المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنتين او بغرامة لا تقل عن عشرة الاف دينار ولا تزيد على خمسين الف دينار او بكتلة هاتين العقوبتين ويلتزم بازالة اسباب المخالفة خلال المدة التي تحددها المحكمة بناء على تقرير فني واذا تخلف عن ذلك تتولى الوزارة او من تفوضه ازلتها على نفقة المخالف مضافا اليها (٢٥٪) من كلفة الازالة بدل نفقات ادارية ويغرم بمبلغ لا يقل عن خمسين دينارا ولا يزيد على مائتي دينار عن كل يوم يخلف فيه عن ازالة المخالفة بعد انتهاء المدة التي حددتها المحكمة بازلتها .

المادة ١٢-١- تحدد مصادر الضجيج والحدود العليا لمستويات الضجيج المسموح بها بيئيا والمتطلبات اللازمة لتقليله بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية .

ب- يعاقب كل من يخالف التعليمات الصادرة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة بالحبس مدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد على شهر او بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار او بكتلة هاتين العقوبتين .

ج- يغرم الشخص او صاحب المركبة او الآلية التي تسبب باحداث ضجيج بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على عشرين دينارا .

المادة ١٣-١- تلتزم كل مؤسسة او شركة او منشأة او أي جهة يتم الشاؤها بعد نفاذ احكام هذا القانون وتمارس نشاطا قد يؤثر سلبا على البيئة باعداد دراسة تقييم الاثر البيئي لمشاريعها ورفعها الى الوزارة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها
ب- للوزير ان يطلب من أي مؤسسة او شركة او منشأة او جهة قبل نفاذ احكام هذا القانون وتمارس نشاطا يؤثر على البيئة اعداد دراسة تقييم الاثر البيئي لمشاريعها اذا استدعت ذلك متطلبات حماية البيئة .

المادة ١٤-١- للوزير بناء على تنسيب الامين العام الموافقة على المشاريع والدراسات البيئية المقدمة من المؤسسات الرسمية والاهلية والقطاع الخاص والجمعيات غير الحكومية للجهات المانحة وتلتزم هذه الجهات بتقديم تقارير دورية الى الوزارة عن سير عمل هذه المشاريع من النواحي المالية والفنية .
ب- للوزارة حق الاشراف من الناحية البيئية على هذه المشاريع ومتابعة سير عملها والتحقق من سلامة تنفيذها .

المادة ١٥-١- لمجلس الوزراء ، بناء على تنسيب الوزير ، تشكيل لجنة استشارية تمثل فيها الجهات المعنية بالبيئة على ان يكون اعضاؤها من ذوي الخبرة والاختصاص يحدد عددهم وتعيين رئيس هذه اللجنة وصلاحياتها ومهامها وسائر الامور المتعلقة بها بمقتضى تعليمات يصدرها لهذه الغاية .

٢٠٠٢

محكمة العدل

المادة ١٦- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد على شهر أو بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على ألف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من يخالف احكام النظام والتعليمات المتعلقة بحماية البيئة في المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية .

المادة ١٧-أ- على اصحاب المصانع أو المركبات أو الورش أو أي جهة تمارس نشاطا له تأثير سلبي على البيئة وتنبعث منها ملوثات بيئية تركيب أجهزة لمنع أو تقليل انتشار تلك الملوثات منها والتحكم في الملوثات قبل البعثها من المصنع أو المركبة في الجو إلى الحد المسموح به بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية .

ب- كل من ارتكب من اصحاب المصانع أي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ولم يقم بازالتها خلال المدة التي يحددها الوزير أو من يفوضه ، يحال إلى المحكمة التي لها حق اصدار قرار باغلاق المصنع والحكم على المخالف بالحبس لمدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد على ثلاثين يوما أو بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على ألف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين مع الزامه بازالة المخالفة خلال المدة التي تحددها لذلك وتفرمه مبلغا لا يقل عن خمسين دينارا ولا يزيد على مائة دينار عن كل يوم يتخلف فيه عن ازالة المخالفة بعد انتهاء المدة المقررة لازالتها .

ج- يعاقب كل من ارتكب من اصحاب المركبات أو سائقها أي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ولم يقم بازالتها أو تخفيفها إلى الحدود المسموح بها بموجب التعليمات الصادرة لهذه الغاية وخلال المدة المحددة بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على عشرين دينارا ويتم حجز المركبة في حال تكرار المخالفة .

د- يعاقب كل من ارتكب أي من المخالفات المنصوص عليها في هذه المادة بمثلتي الحد الاعلى لعقوبة الحبس أو عقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة (ب) منها في حال تكرار المخالفة للمرة الثانية وبثلاثة أمثال الحد الاعلى لعقوبة الحبس في حالة التكرار لأي مرة لاحقة .

المادة ١٨- ليس في هذا القانون ما يحول دون تطبيق أي عقوبة اشد ورد النص عليها في أي قانون آخر نافذ المفعول .

المادة ١٩-أ- تؤول جميع الاموال المنقولة وغير المنقولة والحقوق والمشاريع العائدة للمؤسسة إلى الوزارة وتتحمل جميع الالتزامات المترتبة على المؤسسة .
ب- ينقل الموظفون والمستخدمون من المؤسسة العامة لحماية البيئة إلى الوزارة وذلك وفقا لاحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

المادة ٢٠- للوزير أن يفوض الامين العام أو المحافظ أو مدير البيئة في المحافظة ايا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٢١- لمجلس الوزراء بناء على تنسب الوزير أن يعهد إلى أي من الوزارات والمؤسسات والجمعيات التطوعية ذات العلاقة في مجال حماية البيئة بأي من مهام الوزارة أو يفوضها صلاحياتها حسب اختصاص كل منها ووفق ما يراه مناسبا .

حكمة من الظاهر

المادة ٢٢- يتم ترخيص وتجديد ترخيص الجمعيات غير الحكومية العاملة في مجال حماية البيئة من الجهات المعنية بعد الحصول على الموافقة المبدئية من الوزارة وفق تعليمات يصدرها الوزير .

المادة ٢٣-١- يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك ما يلي :-

- ١- نظام حماية الطبيعة .
- ٢- نظام حماية البيئة من التلوث في الحالات الطارئة .
- ٣- نظام حماية المياه .
- ٤- نظام حماية الهواء .
- ٥- نظام حماية البيئة البحرية والسواحل .
- ٦- نظام المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية .
- ٧- نظام ادارة المواد الضارة والخطرة ونقلها وتداولها .
- ٨- نظام ادارة النفايات الصلبة .
- ٩- نظام تقييم الالتر البيئي .
- ١٠- نظام حماية التربة .
- ١١- نظام الرسوم والاجور .

ب- تنشر التعليمات الصادرة بمقتضى احكام هذا القانون في الجريدة الرسمية .

المادة ٢٤- يلغى قانون حماية البيئة رقم (١٢) لسنة ١٩٩٥ على ان تبقى الانظمة الصادرة بمقتضاه سارية المفعول الى ان تعدل او تلغى او يستبدل غيرها بها .

المادة ٢٥- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٢/١٢/١٧

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي
وزير التظيم العالي والبحر الطمي الدكتور محمد حمدان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيبشات	وزير دولة للشؤون السياسية ووزير الاعلام الدكتور محمد عفاش العدوان
وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الذنبيات	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو
وزير السياحة والآثار الدكتور طالب الرفاعي	وزير التربية والتظيم الدكتور خالد طوقان	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي
وزير الأوقاف والشؤون والمقاسات الاسكانية الدكتور أحمد هليل	وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير الأشغال العامة والإسكان بالوكالة المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر
وزير النفط ناصر الذهبي	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير المعمل المهندس مزاحم المحيسن
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير الداخلية قبطان المجالي
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير الزراعة طارق الفايز	وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة محمد سامر الطويل
		وزير التنمية الاجتماعية الدكتورة رويدا المعايطة

محكمة العدل